

Distr.: General
17 February 2022
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 167 من جدول الأعمال

تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف

رسالة مؤرخة 16 شباط/فبراير 2022 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

لقد عملت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة دون كلل لمعالجة الشواغل التي أثارها البعثات عن طريق لجنة العلاقات مع البلد المضيف، وأظهرت نجاحاً جلياً في ذلك. وإذ نواصل العمل مع الأمم المتحدة ومع الدول الأعضاء المعنية، نود أن نضع الأمور في نصابها بإلقاء الضوء على ما اتخذناه من تدابير بصفتنا البلد المضيف.

ونحن مستعدون لمساعدة الدول الأعضاء التي قد يساورها القلق من احتمال ألا تصدر لها تأشيرات محددة في الوقت المناسب للمشاركة في الاجتماعات ذات الصلة. وسنواصل حث الأفراد على تقديم طلبات الحصول على تأشيرات في أقرب وقت ممكن، مع جميع المعلومات اللازمة للطلب. ويشمل ذلك تفاصيل عن الغرض من الزيارة ومواعيد الاجتماعات التي يعتزم عضو الوفد حضورها. فعندما تبادر البعثات بإجراء اتصالاتها ببعثة الولايات المتحدة في فترة معقولة مقدماً، ويُفضّل أن يكون ذلك قبل شهر من تاريخ انعقاد الاجتماع، يتسنى لنا في جميع الأحوال تقريباً مساعدتها في تأمين إصدارها في الوقت المناسب.

أما في حالة الاتحاد الروسي، فقد أصدرنا في السنوات الأخيرة المئات من التأشيرات في الوقت المناسب، رغم العدد الكبير من الطلبات. فهذه أرقام ملفتة للنظر. وفي عام 2021، أصدرت الولايات المتحدة ما يقرب من 250 تأشيرة لموظفي البعثة الدائمة وحوالي 150 تأشيرة تتعلق بالانتداب المؤقت للاتحاد الروسي لغرض العمل المتعدد الأطراف؛ وهذا العدد يتجاوز بكثير عدد تأشيرات البعثة الدائمة وتأشيرات الانتداب المؤقت التي حصل عليها أي عضو آخر في مجلس الأمن في عام 2021، بل إن ذلك في الواقع يفوق ضعف عدد تأشيرات البعثة الدائمة التي حصل عليها أي عضو آخر في مجلس الأمن. وخلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة واجتماعات اللجان في وقت لاحق، طلب الاتحاد الروسي أكثر من 100 تأشيرة انتداب مؤقت وحصل عليها - أي ما يفوق بنسبة 50 في المائة تقريباً عدد التأشيرات التي حصل عليها عضو واحد في مجلس الأمن، ويفوق خمس مرات على الأقل ما حصل عليه الأعضاء



الرجاء إعادة استعمال الورق



الاثنا عشر الآخرون في المجلس. فهذه الأرقام متسقة مع عدد التأشيرات التي أصدرتها الولايات المتحدة في السنوات الماضية؛ وقد حصل الاتحاد الروسي منذ عام 2018 من تأشيرات البعثة الدائمة على ما حصل عليه أي عضو آخر في مجلس الأمن سنوياً، وعادة ما كان يحصل على أكثر من ذلك بكثير.

ويطرح تجهيز هذه الأعداد الكبيرة من طلبات الحصول على تأشيرات تحديات كبيرة، لا سيما بالنظر إلى القيود الكبيرة المفروضة على الموارد. فالخدمات القنصلية للولايات المتحدة متعثرة أصلاً بسبب القيود المفروضة جراء مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي موسكو، نواجه أيضاً قيوداً استثنائية على ملاك الموظفين يفرضها الاتحاد الروسي نفسه على سفارتنا.

وعلى مدى العام الماضي، ركزت إدارة بايدن الكثير من الاهتمام، بطرق منها إجراء حوار مثمر مع مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، على معالجة إصدار التأشيرات للوفود في الوقت المناسب. وبينما تظل بعثة الولايات المتحدة على اتصال بالبعثة الروسية في سياق هذا المسعى، تبين لنا، للأسف، أن المعلومات التي وردت من بعثة الاتحاد الروسي عن حالات تأشيرات محددة كثيراً ما كانت غير دقيقة أو مضللة، وهو ما أعاق التقدم في إصدار التأشيرات. وتشمل الادعاءات المتعلقة بالتأشيرات التي لم تصدر بعد الأفراد الذين لم يتقدموا أصلاً بطلبات أو سحبوا طلباتهم، أو لم يردوا على طلبات موافاتنا بالمعلومات المطلوبة، أو تقدموا بطلبات أو أثاروا شواغل لدى بعثتنا قبل أيام قليلة من سفرهم المزمع. وفي غضون الشهر الماضي، تلقينا مذكرة دبلوماسية من بعثة الاتحاد الروسي تشكو فيها من أننا لم نصدر عدداً من التأشيرات لحضور اجتماع كانت الوفود قد أبلغت أصلاً أنه سيُلقى في الوقت الذي أرسلت فيه المذكرة.

وفي عام 1947، أقر كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ بالولايات المتحدة في تقريريهما المقدمين إلى الكونغرس، لدى الإذن للرئيس بإعمال اتفاق مقر الأمم المتحدة، بأن كون البلد مضيفاً للأمم المتحدة "يستتبع حتماً قبول دخول عدد من الأجانب، الذين عادةً ما لا يُقبل دخول البعض منهم بموجب قوانين الولايات المتحدة المتعلقة بالهجرة". ولكن كما أوضح الأمين العام للأمم المتحدة في عام 1953 فإنه: "من وجهة نظر الأمم المتحدة، ينبغي الاعتراف بأنه ينبغي استبعاد الشخص من البلد المضيف إذا وجدت أدلة واضحة ومقنعة على أنه يعتزم، عن سوء نية، استغلال رحلته كغطاء للقيام بأنشطة تتنافى مع أمن ذلك البلد" (E/2492، 27 تموز/يوليه 1953). وتابع الأمين العام كلامه قائلاً إنه عندما "تُستخدم التأشيرة كغطاء للقيام في الولايات المتحدة بنشاط آخر يُعتبر أنه يتنافى مع المصلحة الأمنية للبلد"، فإن ذلك "يمثل في الواقع إساءة استخدام تتنافى مع مصالح الأمم المتحدة، وبالتالي تتنافى في الواقع مع روح اتفاق المقر" (E/2501، 1 آب/أغسطس 1953).

وفي ضوء ذلك، تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة إلى لفت انتباهكم إلى استغلال الاتحاد الروسي لبعثته الدائمة لإدخال موظفين إلى الولايات المتحدة لأغراض غير مآذون بها. فهذا أمر غير مقبول ويمس بنزاهة الأمم المتحدة، ونحتكم على معالجة هذه المسألة مع الاتحاد الروسي. وكما سبق أن أكدنا لأعضاء لجنة العلاقات مع البلد المضيف، فإن تقديم طلب الحصول على تأشيرات للسفر إلى نيويورك بمقتضى الاتفاق لأي غرض آخر غير المشاركة في أعمال الأمم المتحدة هو أمر غير مقبول، لأنه يؤدي إلى هدر موارد قيّمة؛ ويضر بمصالح الولايات المتحدة، وجميع الدول الأعضاء الأخرى، والأمم المتحدة؛ ويقوّض الأعمال المشروعة للأمم المتحدة.

وعلى الرغم من هذا الاستغلال، دعاكم الاتحاد الروسي إلى اللجوء إلى التحكيم. فهذه الدعوات تثير الانقسام وتؤدي إلى نتائج عكسية. وقد أحرزت الولايات المتحدة تقدماً كبيراً ثمرةً للمشاورات التي أُجريت بين مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية ووزارة خارجية الولايات المتحدة، وهي ملتزمة بإحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بمنح التأشيرات ومسائل أخرى عبر هذه القناة. ومن الواضح أن المسائل الأخرى التي أثّرت في لجنة العلاقات مع البلد المضيف لا يمكن أن تبرر اللجوء إلى التحكيم. وقد أوضحنا أن إغلاق العقار الترفيهي التابع للاتحاد الروسي في منطقة أبر بروكفل (Upper Brookville)، نيويورك، هو مسألة ثنائية لا تتعلق بدورنا بصفتها البلد المضيف. وإضافةً إلى ذلك، دأبت الولايات المتحدة على إظهار التزامها بتيسير وصول الأعضاء إلى النظام المصرفي للولايات المتحدة ليتسنى لهم سداد مستحقّاتهم للأمم المتحدة. ففي كل حالة تثير فيها دولة عضو هذه الصعوبة، نتخذ الإجراءات الملائمة لتيسير السداد، وأحياناً في غضون فترة قصيرة جداً تصل إلى أسبوعين.

وتود بعثة الولايات المتحدة التأكيد أن مكتب البلد المضيف التابع لها يكرس عمله لمعالجة أي وكل شواغل ذات صلة بالبلد المضيف يُطْلَعُ عليها الأعضاء أو موظفو الأمم المتحدة، وينبغي أن يكون المكتب جهة الاتصال الأولى بشأن الشواغل المتعلقة بالبلد المضيف. وإذا تعدّرت تسوية أي مسألة عبر قناة الاتصال هذه، فإن الولايات المتحدة ترحب بإجراء مزيد من المناقشات بشأنها في لجنة العلاقات مع البلد المضيف. ونود أن نلتزم من الأمم المتحدة المساعدة في الإيعاز إلى الدول الأعضاء أن تتوجه إلى هذه المنتديات الملائمة وفي ترسيخ التوقع بأن أية شواغل ينبغي أن تُثار لدى الأمم المتحدة أو لجنة العلاقات مع البلد المضيف لا غير، بعد أن تُتاح للولايات المتحدة فرصة معقولة لمعالجتها. وقد مكّنتنا القنوات التي اعتمدنا عليها في الماضي - مع الدول الأعضاء والأمانة العامة للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية ولجنة العلاقات مع البلد المضيف - من الاستجابة بفعالية للشواغل وإحراز تقدم كبير بشأن المسائل المتعلقة بالبلد المضيف، بما في ذلك إصدار التأشيرات.

والولايات المتحدة فخورة بدورها التاريخي كبلد مضيف لمقر الأمم المتحدة. فعلى مدى 75 عاماً تقريباً، كانت أولويتنا - وستظل - هي أن نكون شريكاً موثقاً للأمم المتحدة وموظفيها والدبلوماسيين الذين ينجزون أعمالاً حيوية في مبانينا.

وأرجو تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 167 من جدول الأعمال.

(توقيع) ليندا توماس - غرينفيلد

السفيرة

ممثلة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة